الفاعل وإشكالات القاعدة

د. صالح عبد الله منصور مسود العولقي

أستاذ الدراسات اللغوية المساعد

كلية التربية بزنجبار – جامعة عدن

الملخص:

في النحو العربي أبواب مشتهرة قد لا يتطرق لدراسة تفاصيلها طلاب العلم من المتخصصين في اللغة العربية؛ اكتفاء بما تحصلوه من الدراسات النظامية أو فوائدهم العلمية بالاجتهاد الذاتي، ومن هذه المسائل التي قد لم نلحظها، ما جاء في باب الفاعل.

ففي باب الفاعل طرقت في هذه البحث موضوعات غير مدروسة– فيما أعلم- وهو: التنبيه على مجيء الفاعل جملة مؤسسة من مسند ومسند إليه، على غير مجيئها بصورة الاسم المتعارف عليه (الصريح أو المؤول)!!

أخذت شواهد الكوفيين في مجيء الفاعل جملة، ثم عرضت تلك الشواهد على كتب تفسير القرآن، وفي ختام الفقرة ذكرت ترجيح الباحث لرأي الكوفيين في هذه المسألة، مع تقييد رأيهم بشرطين، مُتابعا في ذلك التقييد قول بعض النحويين، وبعد ذلك تناولت موضوع علامة الفاعل الرفع، وما خالف الفاعل مثل مجيئه منصوبًا، أو مجرورا، وذكرت الشواهد لهاتين القضيتين، وبعد ذلك ذكرت إشكال الفاعل للقاعدة في تقدّمه على فعله، وقول النحاة في هذا الأمر، وفي الختام ذكرت إشكال مجيء أفعال من غير فاعل، على الرغم من أن الفاعل عمدة في الكلام!

The subject and its rules′ problems

In Arabic grammar, there may be
interesting that may not be studied by scholars who specialize in the Arabic language; they are satisfied with the regular studies or their scientific benefits with self-diligence. These issues may not have been noticed in the subject′s studies.

In this urgent study, the researcher tied to discuss an important issue in grammar that is related to the subject; this important issue has not been studied before as the researcher knows, that issue is: alerting on the

coming of the subject as a sentence consists of a subject and a verb, not as a noun which is known widely!

In this study. The evidence of the Kufis was taken in the coming of the subject as a sentence. The evidence was then presented to the books of the interpretation of the Quran. After that, the researcher has highlighted their opinion in this matter and followed their speech and evidences to weight their opinion. At the end of the paragraph, the researcher has valued and weighted the Kufis′ claim in this issue, limiting their opinion of two conditions, followed by the restriction of the words of some grammarians. Then, he has dealt with the sign of of the subject (rising-up), and what violated the subject in the Quran and the Arabs′ speech when it comes as uplifting and lowering. The researcher has presented evidences for these two cases. Later on, the researcher has mentioned the problem of the subject when it comes before the and what the grammarians say in this matter. In conclusion, the researcher has mentioned the problem of the coming of verbs without subject, although the subject is very important.

تمهيد:

إن خير ما توصف به الجملة ، أنها بناء قد أحكمت لبناته، ونُسقت أدق تنسيق، لا تحس فيها بكلمة تضيق بمكانها، أو ننبو عن موضعها، أو لا تتعايش مع أخواتها، حتى صار من العسير، بل من المستحيل أن تغير كلمة بكلمة، أو تستغني فيها عن لفظ، أو أن تزيد فيها شيئا، وصار قصارى أمر من يريد معارضة جملة في القرآن، أن يرجع بعد طول المطاف إليها، كأنما لم يخلق الله لأداء تلك المعاني، غير ما اختاره القرآن لهذا الأداء.

ومن بيان القرآن وعلو مكانته: أن ترجع الدراسات اللغوية إليه، ومن جملة ذلك عودتنا في دراسة الفاعل إلى القرآن الكريم.

تعريف الفاعل:

في هذا الموضع سأورد ما ذكره النحاة واللغويون بشأن تعريف الفاعل؛ لبيان ما سيفيدني لاحقا في مسائل مخالفة الفاعل للقاعدة النحوية !

رأى ابن جني أن ((الْفَاعِل عِنْد أهل الْعَرَبيَّة كل اسْم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذَلِك الْفِعْل إِلَى ذَلِك الِاسْم وَهُوَ مَرْفُوع بِفِعْلِهِ وَحَقِيقَة رفْعِهِ بِإِسْنَاد الْفِعْل إِلَيْهِ وَالْوَاجِب وَغير الْوَاجِب

فِي ذَلِك سَوَاء تَقول فِي الْوَاجِب قَامَ زيد وَفِي غير الْوَاجِب مَا قَامَ زيد وَهل يقوم زيد)) [1]، وذكر الحريري في ملحة الإعراب أن الفاعل:

((كلُّ مَا جاءَ مِنَ الأسماءِ
عَقِيبَ فعلٍ سَالِمِ البِنَاءِ
فارفَعْهُ إذْ تُعرِبُ فَهْوَ الفاعلُ
نحوُ جَرَى الماءُ وخان الْعَامِل))[2].

وبمثله رأى ابن مالك في تعريفه للفاعل في كتابه تسهيل الفوائد، إذ ذكر أنه : ((المسندُ إليه فعلٌ أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول. وهو مرفوع بالمسند حقيقة ان خلا من (مِنْ) و (الباء) الزائدتين، وحكماً إن جُرّ بأحدهما او بإضافة المسند، وليس رافعه الاسناد، خلافاً لِخَلَف وإن قدم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وان وليه، ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر، خلافا لمن خالف)) [3]، وفي شرحه للشافية أيضا أخبر أن ((الفاعل هو المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي. أو ما يقوم مقامه.))[4]، ولو رأينا قول غيرهم لوجدنا ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك يقرر أن ((الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة.))[5] ولا يبعد عنه الأزهري في شرح التصريح إذ يرى أن ((**الفاعل** لغة من أوجد الفعل، واصطلاحًا (**اسم**) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (**أو ما في تأويله**) أي: الاسم (**أسند إليه فعل**) تام متصرف أو جامد، (**أو ما في تأويله**)، أي: الفعل، (**مقدم**)، أي: الفعل، وما في تأويله على المسند إليه، (**أصلي المحل**) في التقديم، و(**أصلي**) الصيغة. فالاسم (**الصريح الظاهر**)، نحو: {تَبَارَكَ اللَّهُ} [الأعراف: 54] ، والمضمر نحو: تباركت يا الله، والمستتر نحو: أقوم وقم، (**والمؤول به**)، أي: بالاسم ما اقترن بسابك لفظًا أو تقديرًا، والسابك هنا (أنّ وأنْ، وما دون لو وكي)، نحو: {**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا**} [العنكبوت: 51] ، أي: إنزالنا، {**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**} [الحديد: 16] ، و: [من الوافر] [6]

([1]) اللمع في العربية لابن جني (31).
(2) اللمحة في شرح الملحة (209/1).
(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (75).
(4) شرح الكافية الشافية لابن مالك (576/2).
(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (83/2).
(6) البيت بلا نسبة في: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (331)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري(429)، وشرح المفصل لابن يعيش(245/1) (85/5)، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري(392/1)، وشرح التسهيل لابن مالك(325/1) (105/2)، وهمع الهوامع للسيوطي(317/1)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (151/3) (174/6)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي(2993)(1320/3)، السحر الحلال في الحكم والأمثال للهاشمي (14).

324- **يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللياليِ** ... .)) [1].

ويقول مرعي المقدسي في دليل الطالبين ((الفاعل: عبارة عن اسم صريحٍ أو مؤول به أسند إليه فعلٌ أو مؤول به مقدمٌ عليه واقعاً منه أو قائماً به)) [2]، ويقول ابن النجار في ضياء السالك: ((الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم أصلي المحل والصيغة.))[3]، ومما ذكرته سابقا يظهر أن النحاة تعدد تعريفاتهم للفاعل واتحدت في **صورتين**: الأولى: الفاعل اسم، والثانية: إدخال ما يؤول إلى الاسم في مسمى الفاعل بعد تحويله إلى مصدر.

أحكام الفاعل:

هو مرَفْوع وَذَلِكَ قَوْلك **قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ**؛ وإنَّما كَانَ الْفَاعِل مرفوعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت قَامَ زيد فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك الْقَائِم زيدٌ[4]، ويوضحه ابن الوراق بقوله: ((أَحدهَا: أَنهم فصلوا هَذَا الْفَصْل بَين الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ بِالنّصب، لِأَن الْفَاعِل أقل من الْمَفْعُول فِي الْكَلَام، وَذَلِكَ أَن الْفِعْل الَّذِي يتَعَدَّى يجوز أَن تعديه إِلَى أَرْبَعَة أَشْيَاء، فَلَمَّا كَانَ الْفَاعِل أقل فِي الْكَلَام من الْمَفْعُول، جعلت لَهُ الْحَرَكَة الثَّقِيلَة، وَجعل لما تقدم فِي كَلَامهم الْحَرَكَة الْخَفِيفَة ليعتدلا.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْفَاعِل قد بَينا أَنه مشبه للمبتدأ، إِذْ كَانَ هُوَ وَالْفِعْل جملَة، فَحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، كَمَا أَن الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر جملَة يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، فَلَمَّا وَجب للمبتدأ أَن يكون مَرْفُوعا، حمل الْفَاعِل عليه.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْفَاعِل لما كَانَ فِي التَّرْتِيب أسبق من الْمَفْعُول وَجب أَن يعْطى حَرَكَة أول الْحَرْف مخرجا، كَمَا أَنه قبل الْمَفْعُول، وَإِنَّمَا وَجب الِابْتِدَاء بالفاعل على الْمَفْعُول، لِأَنَّهُ الْفِعْل مِنْهُ يحدث، فَصَارَ أَحَق بالتقديم من الْمَفْعُول، فَوَجَبَ لهَذِهِ الْعلَّة أَن يرتب قبله، وَأَيْضًا فَإِن الْفِعْل يَسْتَغْنِي بالفاعل عَن الْمَفْعُول، نَحْو: قَامَ زيد، فَصَارَ الْمَفْعُول فضلَة يذكر بعد الْفَاعِل، فَلهَذَا وَجب تَقْدِيم الْفَاعِل عَلَيْهِ.

وَوجه آخر فِي اسْتِحْقَاق الْفَاعِل الرّفْع: أَن الْفَاعِل أقوى من الْمَفْعُول، لِأَنَّهُ يحدث الْفِعْل، فَوَجَبَ أَن يعْطى أقوى الحركات، وَهُوَ الضَّم، وَالْمَفْعُول لما كَانَ أنقص أعطي أَضْعَف الحركات، وَهُوَ الْفَتْح.))[5]، فالفاعل مرفوع؛ وفي علة ذلك أقوالٌ[6]: الأصل فيما إعرابه الرّفع؛

(1) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (393/1).
(2) دليل الطالبين لكلام النحويين (37).
(3) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (1/2).
(4) ينظر: المقتضب للمبرد (8/1).
(5) علل النحو لابن الوراق (269-270).
(6) ينظر: اللحمة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن ابن الصائغ (209/1-210)

الرّفع؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبَّهاتٌ به[1]. وقال غيره: الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به[2]. وذكر غيرهم أن كُلّ واحِدٍ منهما أَصل بنفسه[3].

وجاء في اللباب في علل البناء والإعراب أنه ((قَالَ بعض النحويَّين الْفَاعِل من وجد مِنْهُ الْفِعْل وَغَيره مَحْمُول عَلَيْهِ وَهَذَا ضَعِيف لأربعة أوجه:

أَحدهَا: أنَّ قَوْلهم رخص السّعر وَمَات زيد فَاعل عِنْدهم وَلم يصدر مِنْهُ فعل حَقِيقَة.

وَالثَّانِي: أنَّه إِذا كَانَ فَاعِلا لصدور الْفِعْل لم يجز بَقَاء هَذَا الِاسْم عَلَيْهِ مَعَ نَفْيه لأنَّ الْمَعْلُول لَا يثبت بِدُونِ علَّة.

وَالثَّالِث: أنَّ قَوْلك مَا قَامَ زيد يصحُّ أَن تَقول فِيهِ مَا فعل الْقيام فتنفي الْفِعْل عَنهُ فَكيف يشتق لَهُ مِنْهُ اسْم مُثبت

وَالرَّابِع: أنَّ الِاسْم إِذا تقدَّم على الْفِعْل بَطل أَن يكون فَاعِلا مَعَ صُدُور الْفِعْل مِنْهُ. وإنَّما شَرط فِيهِ أَن يتقدَّم الْفِعْل عَلَيْهِ لأربعة أوجه:

أحدُها: أنَّ الْفَاعِل كجزء من الْفِعْل لما نذكرهُ من بعدُ ومحالٌ تقدُّم جُزْء الشَّيْء عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أنَّ كَونه فَاعِلا لَا يتصوَّر حَقِيقَة إلاَّ بعد صُدُور الْفِعْل مِنْهُ كَكَوْنِهِ كَاتبا وبانياً فَجعل فِي اللَّفْظ كَذَلِك.

وَالثَّالِث: أَن الِاسْم إِذا تقدَّم على الْفِعْل جَازَ أَن يسند إِلَى غَيره كَقَوْلِك زيدٌ قَامَ أَبوهُ وَلَيْسَ كَذَلِك إِذا تقدَّم عَلَيْهِ.

وَالرَّابِع: أنَّ الْفَاعِل لَو جَازَ أَن يتقدَّم على الْفِعْل لم يحْتَج إِلَى ضمير تَثْنِيَة وَلَا جمع والضميرُ لَازم لَهُ كَقَوْلِك الزيدان قاما والزيدون قَامُوا وَلَيْسَ كَذَلِك إِذا تقدَّم.

والدَّليل على أَن الْفَاعِل كجزء من أَجزَاء الْفِعْل اثْنَا عشر وَجها أحدُها أن آخر الْفِعْل يسكَّن لضمير الْفَاعِل لئلاَّ يتوالى أَرْبَعَة متحرّكات ك (ضربت) و (ضربنا) وَلم نسكِّنه مَعَ ضمير الْمَفْعُول نَحْو (ضَرَبَنا) لأنَّه فِي حكم الْمُنْفَصِل وَالثَّانِي: أنَّهم جعلُوا النُّون فِي الْأَمْثِلَة الْخَمْسَة عَلامَة رفع الْفِعْل مَعَ حيلولة الْفَاعِل بَينهمَا وَلَوْلَا أنَّه كجزء من الْفِعْل لم يكن كَذَلِك وَالثَّالِث: أنَّهم لم يعطفوا على الضَّمِير المتَّصل الْمَرْفُوع من غير توكيد لجريانه مجْرى الْحَرْف من الْفِعْل واختلاطه بِهِ.

وَالرَّابِع: أنَّهم وصلوا تَاء التَّأْنِيث بِالْفِعْلِ دلَالَة على تَأْنِيث الْفَاعِل فَكَانَ كالجزء مِنْهُ ...)) [1]، [1]، والْفِعْل لَا بُد لَهُ من الْفَاعِل، فَإِن لم يكن مُظْهَرًا بعده فَهُوَ مُضْمَرٌ فِيهِ لَا محَالة [2].

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.

ومما سبق يظهر أن:

1-الفاعل اسم 2- الفاعل مرفوع 3- الفاعل له فعل قبله 4- الفاعل عمدة

وهذه القواعد لها إشكالات ظهرت في القضايا الآتية:

الإشكال الأول: مجيء الفاعل جملة!

في هذه الفقرة وجدت اختلافهم في هذه الإشكالية؛ وجات هذه الاختلافات على قولين اثنين، أحدهما: عدم جواز مجيء الفاعل جملة، وهو قول البصريين وجمهور النحاة، والآخر: أَجَازَهُ هِشَامُ وَثَعْلَبٌ مُطْلَقًا، وَأَجَازَهُ الْفَرَّاءُ، وَجَمَاعَةٌ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ قَلْبِيًّا وَوُجِدَ معلق، وَنُسِبَ إِلَى سِيبَوَيْهِ، وهو قول للكوفيين[3] .

فأما الرأي الأول: ذهبوا هذا المذهب؛ لأنه لم يجز أَن تكون الْجُمْلَة فاعلاً لثَلَاثَة أوجه[4]:

أَحدهَا: أَنَّ الْفَاعِل كجزء من الْفِعْل وَلَا يُمكن جعل الْجُمْلَة كالجزء لاستقلالها.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِل قد يكون مضمراً وَمَعْرِفَة بِالْألف وَاللَّام وإضمار الْجُمْلَة لَا يصحُّ وَالْألف وَاللَّام لَا تدخل عَلَيْهَا.

وَالثَّالِث: أَنَّ الْجُمْلَة قد عمل بعضُها فِي بعض فَلَا يصحُّ أَنْ يعْمل فِيهَا الْفِعْل لَا فِي جُمْلَتهَا وَلَا فِي أبعاضها إِذْ لَا يُمكن تقديرها بالمفرد هُنَا، ولأن شرط الفاعل أن يكون اسمًا ظاهرا أو مضمرا.

وأما قول الكوفيين في جواز مجيء الفاعل جملة فقد استدلوا بقول الشاعر[5]:

وما راعَنِي إلَّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ

وبآيات في القرآن الكريم، **وهذه الآيات**: قوله تعالى: ((**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**)) [6]، وفي هذه الآية يقول ابن عادل في كتابه اللباب في علوم الكتاب نقلا عن الخطيب أنهم: ((اتفقوا على أنّ الفِعل لا يخبر عنه؛ لأن قوله: (خرج ضرب) ليس بكلام منتظم، وقد قدحوا فيه بوجوه: أحدها: أنَّ قوله: ((**أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**)) فعل، وقد

(1) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (148/1-149)
(2) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (31).
(3) ينظر: مغني اللبيب (559)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (268/12).
(4) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (152/1-153).
(5) البيت بلا نسبة في: الخصائص (434/2)، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك(50/4)، ومغني اللبيب (559)،
(6) سورة البقرة، الآية 6.

أخبر عنه بقوله: ((**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ**))، ونظيره ((**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوا الآيَات لَّيَسْجُنُنَّهُ**)) [1] فاعل (بَدَا) هو(يسجننه).

وثانيها: أن المخبر عنه بأنه فعل لا بد وأن يكون فعلاً، فالفعل قد أخبر عنه بأنه فعل.

فإن قيل: المخبر عنه بأنه فعل لا بد وأن يكن فعلاً، فالفعل قد أخبر عنه بأنه فعل.

فإن قيل: المخبر عنه بأنه فعل هو تلك الكلمة، وتلك الكلمة اسم.

قلنا: فعلى هذا المخبر عنه بأنه فعل إذا لم يكن فعلاً بل اسماً كان هذا الخبر كذباً؛ والتحقيق أن المخبر عنه بأنه فعل إما أن يكون اسماً أو لا يكون، فإن كان الأول كان هذا الخبر كذباً؛ لأن الاسم لا يكون فعلاً، وإن كان فعلاً فقد صار الفعل مخبراً عنه.

وثالثها: أنا إذا قلنا: الفعل لا يخبر عنه، فقد أخبرنا عنه بأنه لا يخبر عنه، والمخبر عنه بهذا الخبر لو كان اسماً لزم أنَّا قد أخبرنا عن الاسم بأنه لا يخبر عنه، وهذا خطأ، وإن كان فعلاً صار الفعل مخبراً عنه...امتناع في الإخبار عن الفعل لم يكن بنا حاجةٌ إلى ترك الظاهر.

أما جمهور النحويين فقالوا: لا يجوز الإخبار عن الفعل، فلا جرم كان التقدير: سواء عليهم إنذارك وعدمه...))[2].

وقد خالفه الإمام الشوكاني في تفسيره بقوله: ((وَأَمَّا فَاعِلُ بَدا لَهُمْ فَقَالَ سِيبَوَيْهِ[3] هُوَ لَيَسْجُنُنَّهُ، أَيْ: ظَهَرَ لَهُمْ أَنْ يَسْجُنُوهُ. قَالَ الْمُبَرِّدُ: وَهَذَا غَلَطٌ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً، وَلَكِنَّ الْفَاعِلَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ (بَدَا)، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ[4]:

وَحَقَّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوَقِّقُهُ الَّذِي نَصَبَ الْجِبَالَا

أَيْ: وَحَقَّ الْحَقُّ، فَحَذَفَ الْفَاعِلَ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: الْفَاعِلُ الْمَحْذُوفُ هُوَ رَأَى أَيْ: وَظَهَرَ لَهُمْ رَأْيٌ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهُ مِنْ قَبْلُ، وَهَذَا الْفَاعِلُ حُذِفَ لِدَلَالَةِ لَيَسْجُنُنَّهُ عَلَيْهِ، وَاللَّامُ فِي لَيَسْجُنُنَّهُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ: أَيْ ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ قَائِلِينَ: وَاللَّهِ لَيَسْجُنُنَّهُ))[5].

(1) سورة يوسف، الآية 35 .
(2) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (209/1-210).
(3) ينظر: الكتاب (110/2).
(4) البيت لذي الرمة في ديوانه بشرح الباهلي (1546/3) وهو له في: شرح التسهيل لابن مالك(234/1)، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي(173/3)،وتمهيد القواعد بتسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(787/2).
(5) فتح القدير (31/1).

وخصّ محيي الدين درويش مجيء الجملة فاعلا بوجه واحد وهو أن الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ[1]، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[2]، وفي المثل: زعموا مطيّة الكذب[3] ولهذا لم يحتج الخبر الى رابط.

ومن شواهد الكوفيين كذلك قوله تعالى: ((**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**)) [4]، وقد اختلف أهل العربية في وجه دخول هذه (اللام) في: (ليسجننه). فقال بعض البصريين: دخلت ههنا، لأنه موضع يقع فيه (أيّ)، فلما كان حرف الاستفهام يدخل فيه دخلته النون، لأن النون تكون في الاستفهام، تقول:(بدا لهم أيّهم يأخذنّ)، أي: استبان لهم، وذكر الطبري في تفسيره أنه ((أنكر ذلك بعض أهل العربية فقال: هذا يمين، وليس قوله: (هل تقومن) بيمين، و(لتقومن)، لا يكون إلا يمينًا. وقال بعض نحويي الكوفة: (بدا لهم)، بمعنى: (القول)، و(القول) يأتي بكل الكلام، بالقسم وبالاستفهام، فلذلك جاز:(بدا لهم قام زيد)، و(بدا لهم ليقومن).))[5]. وقال الطبري في موضع آخر: ((اللام بمنزلة (إن) في كل كلام ضارع القول مثل ينادون ويخبرون، وأشباه ذلك.))[6]، وقد سبقهم الفراء بالقول: إن اللام بمنزلة (أن)[7] .

وذكر الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي أن بعض النحاة قالوا :((إنّ الجملة قد تكون فاعلاً نحو يعجبني يقوم زيد وبدا له ليفعلن كذا، والصحيح خلافه فقال المازني: فاعله مضمر في الفعل والمعنى، ثم بدا لهم بداء فأضمر لدلالة الفعل عليه وحسن، وان لم يحسن ظهر لي ظهور لأنّ بداء قد استعمل في غير المصدر فقالوا بدا له بداء أي ظهر له رأي، ويدلّ عليه قوله[8]:

لَعَلَّكَ ـوالموعُودُ حقٌّ لِقاؤُهُـ بَدا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوص بَدَاءُ

وجملة ليسجننه تحتمل ثلاثة أوجه أن تكون مفعولاً لقول مضمر، والتقدير قالوا ليسجننه، واليه ذهب المبرد، وأن تكون مفسرة للضمير المستتر في بدا فلا موضع لها، وهو الذي ذكره المصنف، والضمير إما للبدأء بمعناه المصدري أو بمعنى الرأي أو للسجن بالفتح المفهوم من الكلام، وأن تكون جواباً لبدا لأنّ بدا من أفعال القلوب، والعرب تجريها مجرى القسم، وتتلقاها

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه (27/1).
(2) الحديث رواه أحمد في مسنده برقم (21592).
(3) ينظر: زهر الأكم في الحكم والأمثال للحسن اليوسي (138/3).
(4) سورة يوسف، الآية 35.
(5) جامع البيان في تأويل القرآن بالقرآن (93/12).
(6) المصدر السابق (2/ 359).
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء (6/3).
(8) البيت للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه (427)، وهو له في: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده(441/9)، سيده(441/9)، ولسان العرب لابن منظور(66/14)، حاشية الصبان على شرح الأشموني (60/2)، وقيل: البيت: لمحمد بن بشر الخارجي في الأغاني (306/16)، وخزانة الأدب (213/9، 215)، وهو بلا نسبة في: الخصائص لابن جني (341/1)، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري (218)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب(570)، شرح التصريح على التوضيح(393/1).

بما يتلقى به ففي الفاعل له أقوال، واختار أبو حيان رحمه الله تعالى أنه للسجن، وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتمله أي ظهر لهم سجنه)) [1].

ومن شواهد الكوفيين على مجيء الجملة فاعلا، قوله تعالى: ((**أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ**))[2]، ذكر بعض المفسرين في هذه الآية أن : ((فاعل (يهد) ضمير يشير إليه ما بعده. {**كَمْ أَهْلَكْنَا**}: و (كم) في محل النصب بأهلكنا، ولا يصح أن يكون فاعلًا ليهد، لأن اسم الاستفهام. لا يحمل فيه ما قبله عند الجمهور، وأجازه الفراء، وهو رأي ضعيف، ومفعول (يهد) مقدر، والتقدير: أو لم يبين لهم الحق كثرة من أهلكنا ... إلخ))[3].

ومن شواهد الكوفيين أيضا، قوله تعالى: ((**وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ**)) [4]، وفي هذه الآية أفادنا ابن هشام الأنصاري أن ((فاعل (تبين) مضمر يعود على ما دل عليه الكلام أي فعلنا العجب بهم أو حالهم أو خبرهم أو نحو ذلك، وكيف في محل النصب بفعلنا وجملة الاستفهام ليست معمولة لتبين لأنه لا يعلق وقيل : الجملة فاعل (تبين) بناء على جواز كونه جملة وهو قول ضعيف للكوفيين وذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه الجماعة ثم ذكر أنه لا يجوز أن يكون الفاعل (كيف) ؛ لأنه لا يعمل فيها ما قبلها إلا فيما شذ من قولهم: على كيف تبيع الأحمرين وقولهم : انظر إلي كيف تصنع وقرأ السلمي فيما حكاه عنه أبو عمرو الداني (ونبين) بنون العظمة[5] ورفع الفعل[6] وحكى ذلك أيضا صاحب اللوامح عن عمر أنه قرأ بنون العظمة إلا أنه جزم الفعل عطفا على تكونوا أي أو لم نبين لكم (وضربنا لكم) أي في القرآن العظيم على تقدير اختصاص الخطاب بالمنذرين أو على ألسنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على تقدير عمومه لجميع الظالمين. وَيجوز أَن يكون {ليسجننه} جَوَابا لبدا لِأَن أَفعَال الْقُلُوب لإفادتها التَّحْقِيق تجاب بِمَا يُجَاب بِهِ الْقسم قَالَ[7]:

747 - (وَلَقَدْ عَلِمْتُ: لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي...)

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ الْجُمْلَة فَاعل ثمَّ قَالَ هِشَام وثعلب وَجَمَاعَة يجوز ذَلِك فِي كل جملَة نَحْو يُعجبنِي تقوم وَقَالَ الْفراء وَجَمَاعَة جَوَازه مَشْرُوط بِكَوْن الْمسند إِلَيْهَا قلبيا وباقترانها بأداة معلقَة نَحْو ظهر لي أَقَامَ زيد وَعلم هَل قعد عَمْرو وَفِيه نظر لِأَن أَدَاة التَّعْلِيق بِأَن تكون مَانِعَة أشبه من أَن تكون مجوزة وَكَيف تعلق الْفِعْل عَمَّا هُوَ مِنْهُ كالجزء وَبعد فعندي أَن الْمَسْأَلَة صَحِيحَة وَلَكِن

(1) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (176/5).
(2) سورة السجدة، الآية 26.
(3) التفسير الوسيط لمجموعة من العلماء بإشراف الأزهر(132/8).
(4) سورة إبراهيم، الآية 45 .
(5) تنظر القراءة في: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (125/7).
(6) سورة البقرة: الآية 37.
(7) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (111)، وهو له في: الكتاب لسيبويه(109/3)، وشرح التوضيح على التصريح(377/1، 372، 371) وهو بلا نسبة في: شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري(471)، وشرح قطر الندى ويل الصدى لابن هشام الأنصاري(176)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب(524)، وهمع الهوامع (556/1)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(41/2)، وعجز البيت: إنَّ الْمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُها

مَعَ الِاسْتِفْهَام خَاصَّة دون سَائِر المعلقات وعَلى أَن الْإِسْنَاد إِلَى مُضَاف مَحْذُوف لَا إِلَى الْجُمْلَة الْأُخْرَى أَلا ترى أَن الْمَعْنى ظهر لي جَوَاب أَقَامَ زيد أَي جَوَاب قَول الْقَائِل ذَلِك)) [1] .

الترجيح[2]:

أنا أوافق أن الجملة في الآيات وما شاكلهما قد وقعت في موقع الفاعل، وهو ما قال به الكوفيون إلا أني أخالف الكوفيين في تجويزهم ذلك مطلقا، وأوافق البصريين في أن الأصل أن يكون الفاعل اسما مفردا، وأخالفهم في منع مجيئه جملة منعا مطلقا؛ لأن المنع المطلق هو ما اضطرهم إلى القول إن الفاعل هنا ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من الفعل، وهذا تكلّف واضح لا يخدم المعنى إذ لا معنى في قولك (بدا البداء، تبين التبين) وإنما تكلفوا هذا التوجيه حتى لا ينقضوا ما ألزموا به أنفسهم من منع مجيء الجملة فاعلا.

والصحيح ـ كما يرى الباحث ـ أن مجيء الفاعل جملة ليس جائزا مطلقا ولا هو ممنوع مطلقا وإنما هو جائز في نحو الآيات المذكورة في شواهد الكوفيين وما شابهها وممنوع فيما عدا ذلك، وهذا الرأي قد قال به بعض النحاة، ولكن لم يُولَ اهتماما مع أنه ـ كما أرى ـ رأي نفيس أجود من الرأيين السابقين، وستظهر جودته من خلال البيان الآتي:

سأضبط هذا الرأي بـ (أن مجيء الجملة فاعلا جائز في حال معينة بشرطين):

1ـ أن يكون الفعل قلبيا لازما معلقا، وذلك بأن تدخل اللام على فاعله الجملة أو أن تكون الجملة استفهامية أو غير ذلك من صور التعليق.

2ـ أن تكون الجملة الواقعة موقع الفاعل مفعولا به في المعنى لفعل قلبي متعد (علمَ أو رأى أو ظن أو حسب) غالبا، وضابط هذا أن يصح جعْل الفاعل الجملة مفعولا لعلم أو أخواتها من الأفعال القلبية من غير أن يتغير المعنى. وسأبرهن على ما أدعيه بالآتي:

لو تتبعنا الشواهد والأمثلة التي يمكن أن يجيء الفاعل فيها جملة لوجدنا كل الأفعال قلبية لازمة معلقة، وكل الجمل التي وقعت فاعلا هي مفعولات – من ناحية المعنى– لأفعال قلبية أخرى متعدية (علم أو رأى) غالبا، والمعنى في كلٍّ من الشواهد المذكورة، على النحو الآتي: (أفلم يعلموا كم أهلكنا من القرون ...) (ثم رأوا من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) (وعلمتم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) ونحو قولك: (علمتُ من أبو زيد؟) (علمتُ لزيدٌ صادقٌ) (علمتُ كيف وقع الحادث؟)

بقي أن نعرف العلاقة الحكمية بين الجملة التي تسد مسد الفاعل والجملة التي تسد مسد مفعولي علم أو رأى أو ظن أو حسب وغيرهن من الأفعال القلبية.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (523-524) .
(2) ينظر: موقع أزاهير الأدبية على الانترنت-http://azaheer.org/vb/archive/index.php/t-33846.html.

العلاقة تتلخص في أن الفعل القلبي إذا عُلق صح أن تسد الجملة مسد مفعوله أو مفعوليه، ولما كان الفعل نحو (بدا، تبين، ظهر، بلغ، اتضح ...) قلبيا لازما لا ينصب مفعولا، وفاعله هو مفعول في المعنى لنظيره المتعدي (علم، أو رأى) صح أن يراعى المعنى، ومن ثم فقد سدت الجملة – فعلية كانت أم اسمية – مسد فاعل (بدا وأخواتها) حال التعليق كما سدت مسد مفعول (علم أو رأى) حال التعليق؛ لأن المعنى واحد.

ولو اختل شرط من الشرطين لم يصح أن تسد الجملة مسد، ولو اختل الشرط الثاني لم يصح جعْل الجملة فاعلا في نحو (خرجَ كيف وقع الحادث) لأن جملة (كيف وقع الحادث) ليست مفعولا في المعنى لـ (علم أو رأى) إذ إن (خرج) غير قلبي، ولو قيل (ظهر لي كيف وقع الحادث) لصح لأن ظهر هنا قلبي، وفاعله الجملة –مفعول في المعنى لـ علم– كأنك قلت: علمتُ كيف وقع الحادث.

والوجه أن الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل: زعموا مطيّة الكذب ولم يحتج الخبر رابطا[1].

الإشكال الثاني: الرفع علم للفاعلية:

جاءت القواعد النحوية لتحقيق عدة أهداف، منها هدفان مهمان:

أولهما: رفع العجمة عن الألسن بالإعراب. **وثانيهما:** رفع الغموض عن التراكيب بإبانة مواضع اللبس شكلا ومضمونا.

وبالرغم من الجهود العظيمة التي بذلها النحاة في خدمة هذين الهدفين، فالتركيب في الجملة العربية لم يسلم من بعض الغموض في مواضع محددة نص عليها النحاة في كتبهم[2] محددين ضوابط عرف بعضها بـ (نحو الخروج عن النحو)، وكانوا يبتغون من وراء ذلك رفع اللبس عن ذهن المتلقي، ومن هذه الضوابط:

1- رفع اللبس بالإفادة من الحرف زيادة أو حذفا من غير تعويض أو بتعويض: فمن الزيادة ما جاء في باب التمييز حيث زيدت (من) للتفريق بين التمييز والحال، في نحو قولهم: (الله دره من فارس). قال ابن يعيش: ((هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا ـ (مِن) لتخلصه للتمييز))[3] ؛ ((لأنك لو قلت: الله دره فارسا صح أن تعنى في هذه الحال))[1]، فلما كان قد يقع فيه ليس مشتبهين فصل بينهما بدخول (من).

(1) ينظر: مغني اللبيب (525)، وشرخ شذور الذهب حاشية (4) من ص(254)، وإعراب القرآن وبيانه (37/1).
(2) ينظر في ذلك كتيبا بعنوان: مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، لزين الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989 م.
(3) شرح المفصل، لابن يعيش(73/2).

ومن الحذف- بغير تعويض- جواز حذف (لا) النافية قبل مضارع غير مؤكد، بالنون، كما في قوله تعالى: ((**قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**))[2] أي لا تفتأ. وقد ساغ هذا الحذف ((للعلم بأن الإثبات غير مراد، لأنه لو كان مرادا لجيء باللام والنون، بخلاف المؤكد بها، لأنه يلتبس حينئذ بالمثبت))[3] .

ومما جاء في منع اللبس عن طريق حذف حرف مع التعويض جواز حذف ياء المتكلم وتعويض التاء منها في نحو(يا أبتِ)و(يا أُمَّت،)،أي(يا أبي)و (يا أمي).

2- رفع اللبس بالاعتماد على الرتبة، ومنه وجوب تقديم الفاعل على المفعول إن خيف اللبس، بسبب خفاء الإعراب وعدم وجود القرينة التي تميز الفاعل من المفعول في نحو ضرب موسى عيسى[4].

3- رفع اللبس عن طريق الصياغة، ومنه الإتيان بنون الوقاية لتقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث في نحو (أكرمني)، ومن التباس ياء المتكلم بياء الخطاب فيه، ومن التباس الفعل بالاسم.[5]

4- رفع اللبس بالإعراب وهو من أهم الضوابط السابقة، وسأقف عليه وقفة متأنية لتبين حقيقته بين مجرد كونه علامة المواقع الإعرابية المختلفة، وبين وظيفته في الدلالة على المعاني. ويجب التنبه هنا إلى أن الإعراب يشكل عاملا واحدا من عوامل كثيرة - في العربية- لإفراز الدلالة وتوليدها، فهو ليس العامل الوحيد، ولكنه من أهم العوامل. وتظهر هذه الأهمية جلية في نحو (ما أحسن زيد) برفع (زيد) في النفي، وبنصبه في التعجب، وبجره في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني[6].

ولا ريب أن العلامة الإعرابية رمز يدل على الوظيفة الدلالية للكلمة، وهذا يعني أن الإعراب ليس مجرد صناعة نحوية فحسب، وإنما هو وسيلة لبيان المعاني. فهذا السيوطي ينص على أن القصد من الإعراب هو الإبانة عن المعاني المختلفة [7]، وأن الأصل فيه أن يكون للفرق بين هذه المعاني. [8]. ويقول الجامي:((... فإذا تداولت المعاني المختلقة المتقضية للإعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها، ينبغي أن تكون علاماتها أيضا كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني، ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني. وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب، لأن

(1) المصدر نفسه.
(2) سورة يوسف/83.
(3) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (40/1).
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (180/2).
(5) همع الهوامع (223/1).
(6) المقدمة النحوية لطاهر بن أحمد بابشاذ (76). وانظر التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن علي الصيمري (76/1).
(7) همع الهوامع (40/1).
(8) الفرائد الجديدة، للسيوطي (201).

نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب يدل على صفته. ولاشك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضا متأخرا عن الدال عليه. وهو مأخوذ من أعربه، إذا أوضحه. فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية)).[1]

فالجامي ينطلق من نظر واضح وتصور دقيق لوظيفة الإعراب الدلالية في خدمة المعاني.

وذكر أبو علي الشلوبين أن فائدة الإعراب- في الأصل-((الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل)).[2]

وبالرغم من كثرة هذه النصوص القاطعة في الوظيفة الدلالية للإعراب، يميل كثير من النحاة ولاسيما القدماء إلى القول بالصناعة النحوية فحسب في تفسيرهم العلامة الإعرابية، فالرفع عندهم علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة. [3] وهذا مما جعل ابن هشام يأخذ على المعربين مراعاتهم ما يقتضيه ظاهر الصناعة، وإغفالهم مراعاة المعنى، وذكر أنه كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك، ولذلك نص على أن ((أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا)).[4]

وإذا قصرنا الإعراب علما مجرد الصناعة النحوية على نحو ما ذهب إليه هؤلاء النحاة، فإننا نصطدم ببعض الأمور- في زعمهم أن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، وتظهر هذه الأمور جلية فيما يأتي:

1- الأفعال التي تدل على المشاركة في صيغة (تفاعَل) نحو تضارب وتقابل وتقاتل، وصيغة فاعَل نحو ضارب وقابل وقاتل وغيرها.

2- التنازع في نحو (ضربت وضربني زيد) و (ضربني وضربت زيدا).

3- أفعال المطاوعة نحو انكسر وانغلق وانشق وتدحرج وتعلم وتشرد وغيرها.

فالعلامة الإعرابية للفاعل قد تتغير من الرفع إلى النصب أو إلى الجر!

أ) الفاعل منصوب:

وقد يجوز نصب الفاعل ورفع المفعول عند عدم الالتباس، نحو : (خرق الثَّوْبُ المسمارَ) (وكسر الزجاجُ الحجرَ) إذا كان مقدما على الفاعل، ولا يجوز ذلك إذا كان مؤخرا عنه[5]، ففي المثالين المذكرين سابقا جاء الفاعل منصوبًا والمفعول به مرفوعًا.

وقال الشعر[1]:

([1]) الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نور الدين عبد الرحمن الجامي(194/1).
([2]) التوطئة، لأبي علي الشلوبين (116).
([3]) ينظر: المفصل في علم العرب، للزمخشري(18). وينظر شرح المفضل، لابن يعيش (73/1).
([4]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (684).
(5) ينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي (808).

عَلَى العِبَارَاتِ هَذَاجونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أَو حَدَّثتْ سَوآتِهم هَجَرُ

وسمع أيضاً نصبهما كقوله[2]:

قَدْ سالم الحيّاتِ منْهُ القدما

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله[3]:

هُما خُطَّتا إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

فيمن رواه برفع إسار ومنة، وسمع أيضاً رفعهما كقوله[4]:

إنّ منْ صادَ عقْعَقاً لَمشومُ كيف مَنْ صاد عقعقانِ وبومُ

واستأنس له بعضهم بقراءة: ((**فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ**)) [5]، بنصب (آدم)، ورفع (كلمات) [6]، وفيه نظر، لإمكان حمله على الأصل؛ لأن من تلقى شيئًا فقد تلقاه الآخر[7].

ب) الفاعل مجرور:

وقد يجر لفظًا بإضافة المصدر نحو: ((**لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ**))[8] فـ(الله) فاعل، و(الناس) مفعول، والتقدير: ولولا أن يدفع الله الناس، أو يجر بإضافة اسمه، أي: المصدر، نحو قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[9]: ((مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ)) فـ(الوضوء) مبتدأ مؤخر، و(من قبلة الرجل) خبر مقدم و(قبلة) بضم القاف اسم مصدر قبل، والرجل فاعله، وامرأته مفعول، أو يجر بـ (من) أو (الباء) الزائدتين. فالأول، نحو: ((**أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ**))[10]، أي: ما جاءنا بشير. والثاني نحو: ((**كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**))[11] أي: كفى الله.

والثالث نحو: ((**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**))[12]، أي: هيهات ما توعدون.

---

(1) البيت للأخطل في الأخطل سيرته ونفسيته وشعره لأبليا حاوي (627) .

(2) من أرحاز العجاج، وقيل لأبي الحيان الفقعسي، وقيل لمساور بن هند العبسي، وقيل للتدمري، وقيل لعبد بني عبس ونسب لغيرهم. انظر شرح شواهد المغني، للسيوطي (973/2)، والمقتضب (283/3)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب(539-340).

(3) البيت لتأبط شرا في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1123/3)، وشرح التصريح على التوضيح(735/1)، وتاج العروس للزبيدي (351/19)، ولسان العرب(289/7)، وخزانة الأدب للبغدادي (473/7)، وهو بلا نسبة في: الخصائص لابن جني(407/2)، وشرح نهج البلاغة (287/3)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (843)، وهمع الهوامع(187/1).

(4) البيت بلا نسبة في: مغني اللبيب (917-918)، وشرح ابن عقيل (14/2)، وشرح الكافية الشافية (612/2).

(5) سورة البقرة: الآية 37.

(6) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالوية (75)، وحجة القراءات لابن زنجلة (94).

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (395/1).

(8) سورة البقرة: الآية 251.

(9) الحديث رواه مالك في موطأه برقم (96)، ومعرفة السنن والأخبار للإمام البيهقي برقم (173).

(10) سورة المائدة: الآية 19.

(11) سورة البقرة: النساء: الآية 79.

(12) سورة المؤمنون: الآية 36.

الإشكال الثالث: تقدّم الفاعل على الفعل

وهذا الإشكال يكون في حال كونه محذوف الفعل في نحو: ((**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**))[1]، فـ(أحد) فاعل، و(استجارك) جملة تفسيرية تفسر الفعل المحذوف قبل الفاعل؛ لأن أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل، فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين خلافًا للأخفش والكوفيين، فيجوز عندهم أن يكون (أحد) مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده، و(استجارك) خبره وجاز الأمران(الابتدائية والفاعلية) في نحو: ((**أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**))[2] فـ(بشر) يجوز أن يكون مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه، وجملة (يهدوننا) خبره، ويجوز أن يكون فاعلًا بفعل محذوف يفسره (يهدوننا) والتقدير: أيهدينا بشر يهدوننا، والأرجح الفاعلية؛ لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال، وجاز الأمران في: ((**أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ**)) [3] ، فـ(أنتم) يجوز أن يكون مبتدأ، و(تخلقونه) خبره، ويجوز أن يكون فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والأصل: أتخلقون تخلقونه، فحذف الفعل احترازًا عن العبث لوجود المفسر، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرًا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل، (والأرجح الفاعلية)؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم، وعورض بأن في الفعلية تخالفًا في عطف جملة ((**أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ**))[4] عليه، وفي الابتدائية تناسبًا، والتناسب أولى من التخالف، ومن ثم قال الموضح، في المغنى: وتقدير الاسمية في ((**أأنتم تخلقونه**)) أرجح منه في ((**أبشر يهدوننا**)) لمعادلتها الاسمية وهي ((**أم نحن الخالقون**)).

وجوب تأخير الفاعل عن المسند وهو مذهب البصري وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل عن المسند تمسكًا بنحو قول الزَبَّاء، ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف[5]: [من الرجز]

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدًا

وجه التمسك أن (مشيها) روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيدًا) وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلًا بـ(وئيدًا) مقدمًا عليه.

ذهب جمهور العلماء إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، وأنه لا يصح تقديمه عليه. وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، فقولنا (محمد سافر) (محمد) مبتدأ عند البصريين و الكوفيين ويجوز أيضا أن يكون فاعلا على رأي الكوفيين.

ولكن هناك إشكالات في إعراب الاسم المتقدم فاعلا:

---

(1) سورة التوبة: الآية 6.
(2) سورة التغابن: الآية 6.
(3) سورة الواقعة: الآية 59.
(4) سورة الواقعة: الآية 59.
(5) البيت لها في: تاج العروس (248/9)، ولسان العرب(442/3)(147/10)، وخزانة الأدب للبغدادي (246/10)، وهو بلا نسبة في: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (57/6)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (546/2)

1- إذا أعربنا (محمد) فاعلا في جملة (محمد سافر) فماذا نعربه إذا أدخلنا عليه (إن)؟ أنعربه فاعلا منصوبا أم اسم (إن) ؟ وإذا أعربته اسم (إن) فأين فاعل سافر ؟

وكذلك في قولنا (رأيت محمدا يعمل) فما إعراب محمد على رأي من يرى تقديم الفاعل على فعله؟ أهو مفعول به ؟ وماذا في قولنا (جاء محمد يركض) فهل يكون محمد فاعلا للفعلين معا أم لواحد منهما ؟

2- قد يحول بين الاسم المرفوع والفعل ما له الصدارة في الكلام أو ما لا يعمل ما بعده فيما قبله فيمنع من إعرابه فاعلا، وذلك نحو قولنا (محمد هل حضر) فلا يصح أن نعرب محمدا فاعلا لحضر؛ ولذلك لوجود (هل) بينهما.

الإشكال الرابع: أفعال لا فاعل لها[1]

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل، على الرغم من أنه عمدة، وهي :

(1) الفعل الموكد توكيدا لفظيا، نحو قول الشاعر[2]:

فأَينَ إلى أَينَ النَّجَاةُ ببَغْلَتِي أَتاكَ ، أَتاكَ اللاَّحِقُونَ، احْبِسِ احْبِسِ

الفعل الأول (**أَتاكَ**) الموكَد لا يحتاج إلى فاعل

(2) كان الزائدة: وتكون (كان) زائدة إذا جاءت حشوا في الكلام.

نحو قول الشاعر[3]:

سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى عَلَى كان المسَوّمةِ العِرَابِ

كان زائدة بين الجار والمجرور.

ويقال عن (كان) هنا إنها زائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع.

(3) الفعل المكفوف بـ (ما) الزائدة، وهي الأفعال[4] (طالما، كثرما، قصرما، شدّما، قلّما، عزّما):

(1) ينظر: الحاشية رقم (6) في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بتحقيق البقاعي (118/2)، وينظر كذلك الفائدة في الحاشية رقم (6) في ضياء السالك إلى أوضح المسالك (37/2).
(2) البيت بلا نسبة في: الخصائص لابن جني(105/3) (111/3)، وشرح التوضيح على التصريح (480/1)، وشرح قطر المندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري (289)، وهمع الهوامع (173/3)، وشرح الكافية الشافية (642/2)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(143/2)، وخزانة الأدب للبغدادي (156/5).
(3) البيت بلا نسبة في: المحكم والمحيط الأعظم (147/7)، وأسرار العربية لابن الأنباري(133)، وشرح التصريح على التوضيح(251/1)، وشرح ابن عقيل(291/1)، وهمع الهوامع(438/1)، ولسان العرب(363/13)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(355/1).
(4) ينظر: الأفعال اللاشخصية للدكتور علاء إسماعيل الحمزاوي على شبكة النت

طالما أفاد منك الناسُ

كثُرَ ما فرح بك الفقراء

قلَّما يجود البخلاء

وهنا نرى أن الأفعال (طال، كثر، قلَّ) اتصلت بها ما الزائدة فلا فاعل لها لأنهما مكفوفة عن العمل، وقد عدها بعض المحققين ما المصدرية، والمصدر منها ومن صلتها في محل رفع فاعل، وذلك التزاما للأصل، الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل[1]، والباحث يراها زائدة.

https://www.ust.edu/usty/images/open/library/islamic&arabic/naho/Word/4743/001.doc.

(1) ينظر: حاشية رقم (6) في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (118/2)، وضياء السالك إلى أوضح المسالك (37/2).

ثبت المصادر والمراجع:

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418 هـ - 1998.

- **أساس البلاغة**، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر، 1399هـ 1979م.

- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان.

- **إعراب القرآن وبيانه**، محي الدين الدرويش، دار النشر : دار الإرشاد ـ سورية.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، 1399هـ 1979م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

- **تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، 1422 هـ

- **تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت

- **تفسير التحرير والتنوير**،الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس ـ 1997 م

- **تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن بالقرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة

الرسالة، 1420 هـ - 2000 م

- **التفسير الكبير**، الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ - 2000 م
- **تفسير الكشاف**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1407
- **التفسير الوسيط**، مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، (1393 هـ = 1973 م) - (1414 هـ = 1993 م)
- **التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ**، محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، تحقيق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، 1432 هـ - 2011 م.
- **تهذيب اللغة** ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م.
- **جامع الدروس العربية**، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993 م.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ، 1987م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي،تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ - 1992 م.
- **حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي** (الْمُسَمَّاة): عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري

الحنفي، دار صادر ـ بيروت.

- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت، 1417 هـ -1997م.
- **الحيوان**، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1416هـ - 1996م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق
- **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، الطبعة الثانية عشرة، ترجمة كمال محمد بشر، دار غريب، القاهرة.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415 هـ.
- **شذا العرف في فن الصرف**، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- **شرح المفصل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422 هـ - 2001 م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن ـ المدرس في

تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية،محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت ، 1395 هـ - 1975 م.

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، تحقيق : عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، 1984.

- **شرح نهج البلاغة**، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

- **علل النحو**، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية - 1420 هـ - 1999 م

- **غريب الحديث**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ.

- **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1419هـ - 1998م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، 1416هـ 1995م.

- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت مرفق بالكتاب حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين.

- **اللمحة في شرح الملحة**،محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2004م

- **اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت

- **المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

- **مشكل إعراب القرآن**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405 هـ

- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت، 1367هـ 1947م.

- **معجم البلدان**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م.

- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1403 هـ.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر – بيروت، الطبعة السادسة ، 1985م.

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1431 هـ - 2010 م.

- **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية – بيروت، 1424 هـ - 2004 م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.